مستقبل أمن الطاقة في ظل تنامي التجارة غير المشروعة للطاقة

The future of energy security in light of growing illicit trade in energy

عبد الجبار جبار[1]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، a.djebbar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2023/12/09 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص:

أفرزت التطورات المعاصرة التي شهدها العالم في تغييرات جذرية في مكانة الدولة والتي انحسر دورها أمام ظهور فواعل غير دولاتية عنفية من غير الدول والتي اتخذت من تراجع دول الدولة دافعاً لتعزيز مكانتها، من خلال محاولتها للسيطرة على النفط، مما تسبب في تنامي التجارة غير المشروعة للنفط، الأمر الذي فتح المجال أمام العديد من الإشكالات الوطنية والدولية والمتعلقة بمستقبل الطاقة في العالم.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن انعكاسات هذه التجارة غير المشروعة من شأنها التأثير على الاقتصاد العالمي من جهة وكذا تعزيز الحركات الإرهابية من جهة ثانية، وهو ما يستدعي تكثيف المجهودات الوطنية والدولية للتصدي للظاهرة.

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة، التجارة غير المشروعة، الفواعل العنيفة غير الدول، السوق السوداء.

تصنيفات JEL : F5 ، F6 ، N4 ، N7.

Abstract:

Contemporary developments in the world have resulted in radical changes in the status of the state, to the emergence of actors non-state, through their attempt to control the illegal oil trade, which raises a problem about the future of energy in the world.

This study concluded that the repercussions of this illegal trade would affect the global economy, as well as the strengthening of terrorist movements, which calls for intensifying national and international efforts to address the phenomenon.

Keywords: Energy security, illicit trade, violent non-state actors, black market.
JEL Classification Codes F5 , F6 , N4 , N7.

المؤلف المرسل: عبد الجبار جبار، **الإيميل**: a.djebbar@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

أفرزت التطورات المعاصرة التي شهدها العالم في تغيير العديد من المفاهيم التي لطالما كانت تضبط المجتمع الدولي، فبعد أن كانت الدولة الفاعل المركزي الوحيد في العلاقات الدولية، ظهرت فواعل غير دولاتية قوضت من دور الدولة واستفادت من العوامل المتعددة التي عززت من قوتها، الأمر الذي أفرز تنامي في أعداد الدول الهشة أو الفاشلة والتي أصبحت السيادة الرخوة أبرز ما يميزها.

من أبرز الفواعل التي أثبتت قدرتها في التأثير على المستويات الوطني، الإقليمي والدولي هي الفواعل العنفية من غير الدول والتي اتخذت من تراجع دول الدولة داخلياً دافعاً للحلول محل الدولة فيما يتعلق بالسياسات الاستخراجية وهذا لتعزيز مكانتها، وبالنسبة للدول النفطية، يُعتبر النفط أحد أهم الموارد المتاحة أمام هذه الفواعل من غير الدول، الأمر الذي تسبب في تنامي التجارة غير المشروعة للنفط، الأمر الذي فتح المجال أمام العديد من الإشكالات الوطنية والدولية والمتعلقة بمستقبل الطاقة في العالم.

وعليه ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو مستقبل الطاقة في ظل تنامي التجارة غير المشروعة للطاقة في العالم؟

وكإجابة أولية على هذه الإشكالية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- تُعتبر الدولة الهشة الدافع الرئيسي لتنامي الفواعل العنفية من غير الدول.
- تُمثل الموارد الطاقوية أحد المصادر الرئيسية لتعزيز مكانة الفواعل العنفية من غير الدول.

- التجارة غير المشروعة للطاقة من مظاهر المساس باستقرار المجتمع الدولي، وهو ما يستدعي ضرورة تكاتف المجهودات الوطنية والدولية لمكافحتها.

تهدف هذه الدراسة لتقديم تصور واصح حول ماهية الفواعل العنيفة من غير الدول، وكذا آليات تعزيز مكانتها، ومن ثم انعكاسات التجارة غير المشروعة للطاقة في العالم ودورها في تعزيز مكانة هذه الفواعل من غير الدول، إلى جانب تقديم مستقبل هذه التجارة غير المشروعة انعكاساتها على استقرار المجتمع الدولي.

وبخصوص الجانب المنهجي فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره يساعد في فهم الظاهرة المدروسة وكذا رصد خصوصية الفواعل العنيفة من غير الدول وكذا نشاطاتها غير المشروعة في مجال الاتجار بالطاقة، إلى جانب الاعتماد على الاقتراب القانوني من أجل تحديد عدم مشروعية هذه التجارة وكذا الأطر القانونية والتي تسعى لمكافحتها.

وبذلك تم اعتماد المحاور التالية:

- ماهية فواعل التجارة غير المشروعة للطاقة في العالم.
- آليات الفواعل العنيفة من غير الدول في تعزيز التجارة غير المشروعة للنفط.
- مستقبل التجارة غير الشرعية للنفط في العالم.

2. ماهية فواعل التجارة غير الشرعية للنفط

أفرزت التطورات المتسارعة على المستوى الدولي تحديات عديدة وفواعل مختلفة عملت على تقويض فكرة السيادة الصلبة للدولة أو اعتبارها الفاعل المركزي الوحيد سواء على المسوى الوطني أو على مستوى العلاقات الدولية، مُعبرةً بذلك عن مرحلة جديدة تعرف بالسيادة الرخوة أو الهشة، والتي تمثل انعكاساً عن العالم الجديد ومتطلباته الراهنة، ولعل الفواعل غير الوطنية تعتبر أحد أهم نتائج هذه التطورات التطورات، والتي ارتبطت بالدول الفاشلة والتي تُتيح المجال أمام العديد من الحركات العنفية للتواجد كفاعل رئيسي على المستوى الدولي، وصل إلى غاية التجارة غير الشرعية للنفط.

1.2 تعريف الفواعل العنيفة من غير الدول:

يعد مفهوم الفواعل من غير الدول "Actors Non State" من المفاهيم التي تتسم بالغموض في مجال العالقات الدولية، حيث لا يتضح تعريفه وتحديده من قبل المنظمات الحكومية الدولية، فهو يعبر بوجه عام عن عناصر فاعلة منفردة ذات هياكل، وموارد، وطرق مختلفة في التأثير السياسي عن الكيان المؤسسي للدولة (عودة و وآخرون،2017، ص 560).

وتُعتبر هذه الفواعل من غير الدول محصلةً طبيعيةً للتطورات المعاصرة المرتبطة بالعولمة، والتي ترتب عنها تراجع سيادة الدول، وغياب الحوكمة وتنامي المشكلات الداخلية المحلية للدول...، حيث أصبحت هذه الفواعل قادرةً على ممارسة بعض السلطات والصلاحيات التي كانت سابقاً محتكرةً في يد الدولة، ولم يعد يقتصر تأثيرات هذه الفواعل على النطاق الداخلي للدولة؛ بل أصبحت تُشكل مخاطر حقيقية على المحيط الإقليمي والدولي؛ بسبب أنشطتها التخريبية (شمال و داغي، 2021).

بذلك تُعرف الفواعل العنيفة من غير الدول على أنها تلك الجماعات أو التنظيمات التي تلجأ إلى استخدام أدوات العنف المادي والنفسي بطريقة جماعية من أجل تحقيق غايات معينة، ولا تنتمي إلى الأجهزة الرسمية، وتتسبب حتماً في الإخلال بنظام الأمن وإثارة اضطرابات سياسية وصراعات عنيفة (حسن، جيوبوليتيكا الإرهاب في الشرق الأوسط واستراتيجيا المواجهة،2023، ص 54).

وهناك كيانات عديدة من الأفراد والشركات والجماعات التي تنضوي تحت مصطلح "الفاعلين من غير الدول"، ومن أبرزها نجد: (شمال و داغي، 2021)

- الأفراد أصحاب السلطة الخارقة ممن يتجاوزون الاتفاقيات والقيود لممارسة نشاطاتهم وتحركاتهم.
- الجماعات المسلحة أو العنيفة.
- الشركات متعددة الجنسيات، والتي تعمل في أكثر من بلد.
- المنظمات غير الحكومية.
- أنظمة وأقاليم الأمر الواقع، مثل الكيانات التي تمارس وظائفها دون أن تعتبر دولاً، حسب القانون الدولي.

2.2 الدول الفاشلة:

عملت العولمة بمؤسساتها وآلياتها نحو اختراق الدولة القومية ذات السيادة من خلال تكريس مفهوم جديد للسيادة الهشة والمخترقة والتي تفتح المجال للمؤسسات العالمية والإقليمية من أجل تكريس الأسواق الحرة وحرية التجارة العالمية، أين يُصبح دور الدولة القومية مُقتصراً على توفير البُنى الأساسية –المادية والقانونية– التي يُطالب بها رأس المال العالمي، في ظل واقع يتميز بهيمنة قُوى السوق العالمية على الإجراءات المحلية للدولة، أمام تنامي أشكال التعاون الدولي في مجالات الجريمة المنظمة، الارهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية وتدفقات رؤوس الأموال ... (سميث، 2011، ص 144).

وبذلك لم تعد الدولة المركزية الفاعل الوحيد الذي يحتكر القوة الاكراهية في اللإقليم، بل ظهرت فواعل عنفية من غير الدول "Non State Actors" من قبيل: المليشيات المسلحة، التنظيمات الإرهابية، الكتائب المناطقية والقوى والمذهبية والطائفية...والتي شكلت بدورها جيوشاً موازية عززت من حالة عدم الاستقرار السياسي، والذي خلق بدوره سقوط العديد من المناطق الجغرافية خارج سلطة الدولة المركزية، الأمر الذي أدى بالمساس بسيادة الدولة الوطنية (لعروسي، 2020، ص54).

وبالفعل فقد ارتبط مفهوم **السيادة الرخوة** بالدول الفاشلة في سياق النظام الدولي الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية مُستهدفة بذلك: (السامرائي، 2001، ص 117)

- ترتيب قضايا التسوية بين العرب والكيان الصهيوني.
- الحصول على مكاسب جيو–اقتصادية على حساب غرب أوروبا واليابان.
- الهيمنة على سوق النفط.
- إدارة النظام الإقليمي للشرق الأوسط.
- تراجع قوة الدولة العربية وتراجع دورها.

3.2 التجارة غير الشرعية للنفط:

أصبحت التجارة غير الشرعية أحد السمات البارزة في العالم المعاصر، من حيث الخسائر كبيرة التي تتسبب فيها في اقتصادات، وكذا من حيث تعدد مظاهرها من جهة أخرى، ابتداءاً من النفط، التهرّب

الضريبي، الاتجار بالبشر، المخدّرات، التبغ ومنتجاته، الأدوية، الأعضاء البشرية، الآثار والممتلكات الثقافية والفنون، الأسلحة، الصيد غير المشروع، تهريب المهاجرين واللاجئين، البضائع المزيفة، السيارات، الإرهاب والدين، الملكية الفكرية، النفايات، غسل الأموال، تمويل الإرهاب،الإتجار بالبشر لأغراض غير أخلاقية... (شعبان، 2015).

وأفرزت التجارة غير المشروعة للنفط عن نشأة أسواق سوداء لبيع النفط تتمركز ضمن بؤر التوترات السياسية والعسكرية في الدول الفاشلة التي تشهد تنامياً في الفواعل العنيفة من غير الدول، أين تتم عمليات تهريب النفط وبيعه في السوق السوداء عبر ناقلات النفط والتجار غير الشرعيين، وعلى الرغم من تزايد هذا النشاط خلال السنوات الأخيرة، إلا إن ذلك لن يكون له تأثير يذكر على أسعار النفط في البورصات العالمية، خاصة إن هذه الكميات المهربة والتي يتم بيعها في السوق السوداء غالباً ما تكون أسعارها منخفضة بشكل كبير إذا ما قورنت بالأسعار العالمية (الفكي، 2014).

و نظراً لكون أن أغلب شركات النفط العالمية مرتبطة بعقود بيع مع دول، لذا فإن هذه الشركات المعروفة لا تحبذ التعامل مع تجار وناقلات نفط تعمل في الخفاء حتى لا تقع تحت طائلة العقوبات الدولية بسبب مشكلات تعاني منها الدول الراغبة في تهريب نفطها. كما أن تجارة النفط في السوق السوداء عملية محفوفة بالمخاطر وتستغرق كثيرا من الوقت لإتمامها، حيث تحتاج عددا من الوسطاء لإخفاء هذه المخالفات، وبذلك يتم تصريف النفط في الأسواق العالمية بحيث تقوم بعض الناقلات والتجار بشراء النفط المحظور عالمياً وتصديره لدول أخرى بعد تغيير بوليصة الشحن بواسطة تجار ومهربين متمرسين في هذا المجال، ولعل واقعة بيع ناقلة النفط المحملة بالنفط الليبي خلال الفترة الماضية واحدة من نماذج السوق السوداء للنفط حيث كانت ناقلة النفط من كوريا الشمالية دخلت المياه الليبية وحملت النفط دون إذن رسمي من الحكومة الليبية وغادرت المياه الإقليمية الليبية متجهة إلى كوريا الشمالية (الفكي، 2014).

وإلى جانب الفواعل العنيفة غير الدول ودورها في مجال انتعاش السوق السوداء للنفط، فإننا نجد شبكات التهريب المحلية والعالمية تعتبر فاعلاً رئيسياً في مجال تهريب النفط مستغلةً بذلك ضعف الرقابة

الحكومية وكذا تباين أسعار النفط في السوق السوداء، الأمر الذي يسهل من عملية تصريفه في الأسواق، وهذا ما يميز العراق وحتى المملكة العربية السعودية حتى ولو بكميات ضئيلة مقارنة بالعراق.

3. آليات الفواعل العنيفة من غير الدول في تعزيز التجارة غير المشروعة للنفط:

تُعتبر التجارة غير الشرعية للنفط في شكليه الخام والمصنع أهم مصادر الدعم المالي للفواعل العنيفة من غير الدول، نظراً لتوفر هذه المادة بوفرة لديها خاصة أمام هشاشة سيادة الدولة، إلى جانب تنامي الطلب العالمي لهذه المادة خاصة أمام ما يُتيحه النفط المهرب من انخفاض في الأسعار، وهو ما عزز من تنامي السوق السوداء للنفط في العالم.

1.3 آليات نفوذ الجماعات العنيفة من غير الدول:

تشهد الدول الفاشلة التي تعرف أوضاعاً سياسيةً وأمنيةً متردية ارتفاعاً في إنتاجها للنفط نتيجة تنامي التجارة غير الشرعية للنفط، فمثلاً زاد انتاج النفط في ليبيا مليوني (2 مليون) والعراق ثلاث ملايين برميل يوميا خلال سنة 2016، وعلى المستوى العالمي فإن التجارة غير المشروعة للنفط في العالم تزود السوق السوداء بما يُعادل 9.2 مليون برميل يومياً، وكلها مستخرجة من المناطق التي تشهد صراعات وفوضى أمنية في كل من: ليبيا، السودان، العراق، ونيجيريا...، وهو ما انعكس سلباً على ضبط أسعاره في السوق الدولية، في ظل إتاحته بوفرة في الأسواق الموازية (وهبي، 2018، الصفحات 166-167).

تعمل الميليشيات المسلحة للتعزيز من نفوذها إلى آليتين: (لعروسي، 2020، ص83)

- **تعزيز نفوذها داخل المجتمع:** من خلال توزيع الإيرادات النفطية على شريحة سكانية محرومة من فرص العمل وتعاني من قلة الموارد خاصة في ظل الظروف الأمنية المتردية،
- **تعزيز قوتها العسكرية:** سواء من خلال الموارد المتأتية من التجارة غير الشرعية للنفط، أو الدعم الأجنبي سواء مادي –أسلحة– أو مالي الذي يتأتى من القوى التي تسعى

للتغلغل داخل البلدان الفاشلة، فرواتب الميليشات في اليمن مثلاً تتجاوز بكثير رواتب أفراد الجيوش النظامية.

الشكل 01: مناطق سيطرة ما يُعرف بتنظيم الدولة للعراق والشام

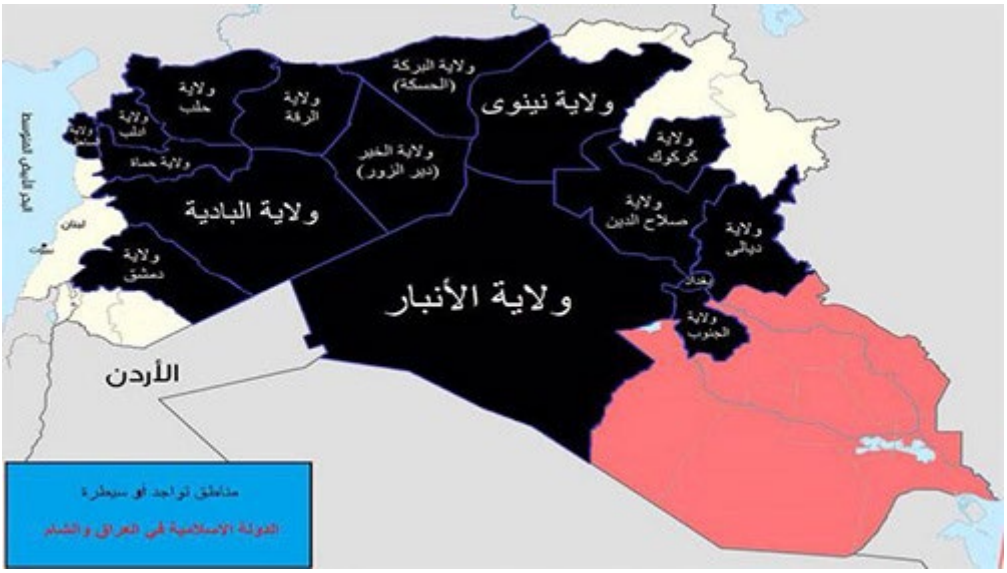

المصدر: بوابة الحركات الإسلامية، على الرابط: https://www.islamist-movements.com/3210

2.3 التجارة غير المشروعة للنفط في العراق وسوريا:

يُعتبر ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام –داعش– أهم الفواعل العنفية غير الدول في مجال بيع النفط بمعزل عن الدول، وقد اتخذت جملةً من الخطوات على هذا الصعيد وأوجدت سوقاً خاصة لبيع النفط بأسعار زهيدة بعد استخراجه من بعض الحقول، وهو ما اضطرّ مجلس الأمن لإصدار قرار رقم 2199 في 12 فيفري من عام 2015 لتحريم بيع النفط بهدف تمويل العمليات الإرهابية (شعبان، 2015). الأمر الذي جعلها من أكثر الفواعل غير الدولة التي سيطرت على الحقول النفطية، حيث حققت هذه الأخيرة ما يُعادل 100 مليون دولار شهرياً من تجارة النفط في السوق السوداء، وهو ما يُمثل أحد أهم مصادر تمويلها، وهو ما انعكس على تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية (محمود، 2023، ص106).

الشكل 02: حقول النفط خارج سيطرة الدولة في العراق وسوريا

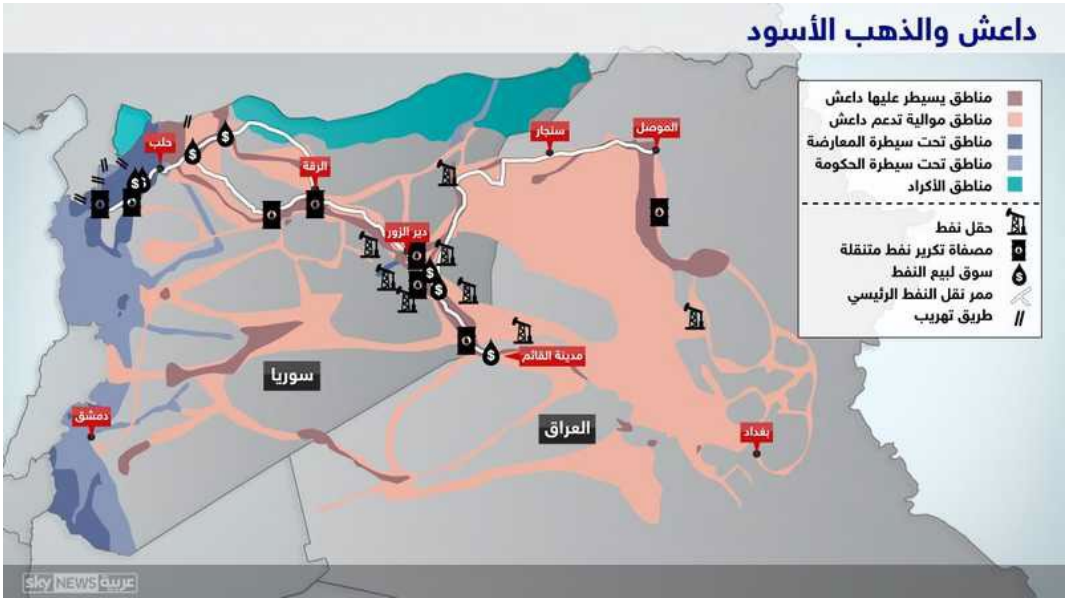

المصدر: موقع سكاي نيوز عربية

وتوضح الخريطة في الشكل رقم 01: مصادر التمويل الذاتي لما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام –داعش– من خلال السيطرة على آبار النفط في الشرق السوري، بما يتضمن آبار الرقة والزملة والطبقة وما حولها، وحقول الجبسية وحقل كونيكو وحقل الجفرة...، وهذا إلى جانب السيطرة على مخازن الحبوب في سوريا، وكذا مداخيل الإتاوات التي تتحصل عليها من قطع الطرق وكذا أخذ الفديات من الصحفيين الأجانب والتجار وشركات النقل الحاص بمنتجات النفط في كل من العراق وسوريا، إلى جانب أنشطتها في تهريب الآثار وتجارة السلاح (حسن، جيوبوليتيكا الإرهاب في الشرق الأوسط واستراتيجيا المواجهة، 2023، ص81).

كما يقوم التنظيم الإرهابي بتهريب براميل النفط الخام من حقول النفط المسيطرة عليها فى مدينة الموصل إلى تركيا وإيران، لتجني من ذلك مليون دولار يوميا. بحيث أن عمليات البيع تتم عن طريق وسطاء فى إقليم كردستان وبالتحديد فى مدينة تسمى "طوزخورماتو"، حيث يقوم جنود ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية بتوصيل براميل النفط الخام ليقوم الوسطاء بتصديره إلى الخارج. (الفكي، 2014)

3.3 التجارة غير المشروعة للنفط في ليبيا والسودان:

منذ انهار الدولة الليبية عقب التدخل الأجنبي لحسم الصراع الليبي لصالح المعارضة الليبية منذ الاحتجاجات التي انحرفت عن مسارها السلمي منذ 2011، شهدت تنامي للفواعل العنيفة غير الدولة والذي انعكس حتما على انتعاش السوق السوداء للنفط، خاصة أمام إمكانية تصريف النفط عبر الحلفاء من الدول الأجنبية والتي تدعم الفصائل الليبية. حيث تتهم الحكومة الليبية التي تتمتع بالشرعية الدولية حكومة طبرق المتموقعة في شرق ليبيا والتي تدعم "خليفة حفتر" بالسعي لبيع النفط في السوق السوداء منذ 2014 وهذا بالتفاوض مع شركة إماراتية شريكة في المؤسسة الوطنية للنفط من اجل شحن النفط الليبي وبيعه في السوق السوداء (الخميسي، 2015).

وإلى جانب النفط الخام فإن ليبيا تشهد انتعاشاً في تهريب البنزين في السوق السوداء، حيث يُعتبر من أكثر القطاعات ربحية بالنسبة إلى المهربين، فالكميات التي توزّع على أساس أنها لفائدة المواطنين أصبحت تباع لفائدة المهربين الذين يقومون بتهريبها إما عبر البحر في اتجاه مالطا أو عبر البر خاصة في اتجاه تونس التي تنشط فيها تجارة البنزين خاصة. ويسيطر المسلحون الذين يعتمدون منطق القوة في تعاملاتهم على هذه السوق السوداء، ولا يكتفون بالتهريب إلى الخارج بل يستغلون حتى المواطن الليبي الذي يضطر بسبب شح التوزيع لشراء لتر من البنزين ب1 دينار ليبي في حين أن سعره الرسمي لا يتجاوز الربع دينار ليبي، وعلى الرغم أن الدولة تحاول مراقبة شبكات التوزيع وأصحاب المحطات لكن السوق السوداء لديها شبكاتها داخل الدولة نفسها مما يجعل ردعها أمرا صعبا. وبذلك يخسر النفط الليبي منذ 2011 مبالغ بمليارات الدولارات بسبب انتشار التهريب وتحكم السوق السوداء، وقد بلغت الخسائر في العام 2016، حوالي 68 مليار دولار ومبلغ يتجاوز الميزانية العامة للدولة في السنوات الأخيرة (زيتوني، 2017).

وفي السودان تعمل في الغالب الميليشيات المسلحة في جنوب السودان على تبني ما يُعرف بسياسة الأرض المحروقة، من خلال إحراقها القرى التي تزخر بالمصادر النفطية، الأمر الذي يُجبر القبائل المستوطنة لهذه القرى على النزوح، بما يفسح المجال أمام شركات النفط للتنقيب عن النفط، وهو ما يمهد للسيطرة على حقول النفط المحتملة، وتلجأ شركات النفط في إطار مزاولة نشاطها غير الشرعي لتوظيف هذه الميليشيات لضمان حراستها، وهو ما يعزز من انتهاك الموارد (علي، 2019، ص 35).

4. مستقبل التجارة غير الشرعية للنفط في العالم:

نظراً للانعكاسات السلبية التي رافقت تنامي التجارة غير الشرعية للنفط سواء ضمن البعد الاقتصادي الذي انعكس على تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، أو على المستوى السياسي والأمني من خلال تعزيز قدرات الفواعل العنيفة من غير الدول والذي انعكس على تطور شبكات الإرهاب الدولي وتوسيع نشاطه ليشمل الدول الغربية نفسها، الأمر الذي عزز من ضرورة تكاتف الفاعلين في المجتمع الدولي من أجل مكافحة التجارة غير المشروعة للنفط، والتي تعني بالضرورة تضييق الخناق على الحركات الإرهابية في العالم.

1.4 تدابير الأولية لتجريم التجارة غير الشرعية للنفط:

لطالما اعتبرت التجارة غير الشرعية للنفط أحد مظاهر الجريمة الدولية المنظمة، وهو ما برز من خلال اتفاقيات دولية عديدة حاولت وضع التجارة غير المشروعة في إطار قانوني، كما هي اتفاقية بالميرو لعام 2000 باعتبارها "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة"، إلاّ أن هذا النشاط غير الشرعي لازال قادراً على مواطبة الضغوطات الدولية والالتفاف حولها، وهذا ما أثبتته الإحصائيات الجنائية الخاصة بهذا النشاط (شعبان، 2015).

وإضافة إلى تقويض السيادة الوطنية للدولة القومية وضرب الشرعية السياسية، فإن الفواعل العنيفة من غير الدول أمثال الجماعات المتطرفة والأيديولوجية، تسهم في تدمير الاقتصاد الوطني، حيث تعمل هذه الجماعات على توفير الموارد المالية لتمويل نشاطاتها على حساب استنزاف موارد واقتصاد الدولة، ففي العراق مثلاً تسيطر بعض الميليشيات، والجماعات المسلحة، على معابر حدودية وحقول النفط وتستحوذ على الإيرادات المالية للكثير من العقارات والمشروعات التجارية، وتُشكِّل نزيفاً مستمراً لاقتصاد الدولة، بعد أن عجزت الحكومة المركزية عن التحكم بالموارد كافة، مما جعل العراق يحتل المركز الـ162 على مستوى العالم في سلم الفساد، الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي (شمال و داغي، 2021).

ساهم بيع النفط بمعزل عن الدول في مختلف المناطق التي تشهد صراعات نجم عنها هشاشة الدولة وعدم تحكمها في إقليمها، في تحرك المجتمع الدولي للتصدي للأسواق الموازية الخاصة ببيع النفط بأسعار زهيدة

بعد استخراجه من بعض الحقول، وهو ما اضطرّ مجلس الأمن لإصدار قرار رقم 2199 في 12 فيفري من عام 2015 لتحريم بيع النفط بهدف تمويل العمليات الإرهابية (شعبان، 2015)

كما برزت العديد من الاتفاقيات الدولية ومن بينها عملية "صوفيا" عام 2015 للحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، والمساهمة في مراقبة تنفيذ قرار حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، غير أنها اهتمت بدورها بمسألة مكافحة التجارة غير المشروعة للنفط عبر ليبيا.

وبخصوص مجلس الأمن فقد أصدر العديد من القرارات ذات الصلة بتجريم التجارة غير المشروعة للنفط، حيث أصدر قرار مجلس الأمن رقم 2146 عام 2014، والخاص بالأعمال والتدابير المأذون بها في الفقرتين 10 و 12، التي تم تمديد العمل بها في الفقرة 2 من القرار رقم 2362 الصدر في 2017. كما أقر مجلس الأمن بعض الاستثناءات المتعلقة بتصدير النفط بطريقة غير مشروعة، وهو لصالح الدول الأعضاء التي تعتزم السماح بتقديم خدمات التموين، مثل توفير الوقود والإمدادات، أو أية خدمات أخرى ذات صلة، لسفن معينة إذا اقتضت الضرورة لأغراض إنسانية، أو في حالة عودتها إلى ليبيا، ويتعين في هذه الحالة أن تقدم الدول الأعضاء إخطارا إلى اللجنة (الأمم المتحدة)

2.4 التدابير الفعلية لمكافحة التجارة غير المشروعة للنفط:

وعقب انتشار ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العارق والشام –داعش– وسيطرته على أراضي واسعة في سوريا، والتي وصلت إلى ما يُعادل حوالي نصف اراضي سوريا، بما تمتلكه من 80٪ من موارد النفط والغاز في سوريا، الأمر الذي أتاح للتنظيم الإرهابي مورداً مالياً ضخماً ساعده على الانتشار واستقطاب المقاتلين الأجانب من كل انحاء العالم، وعلى مستوى العراق فقد سيطر التنظيم الإرهابي على أراضي واسعة شملت: تكريت، الموصل، سنجار، الرمادي.... الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي للتحرك الفعلي، بحيث تفاعلت عدة دول في إطار تحالف يحارب التنظيم في العراق، ففي 8 أوت عام 2014 بدأت الولايات المتحدة حملتها العسكرية في العراق بعد مقتل عشرات اليزيدين على يد التنظيم وبعد وصول مقاتلي التنظيم الى حدود أربيل عاصمة كردستان العراق. كما شاركت القوات الفرنسية كثاني دولة تقصف مواقع لتنظيم الدولة في العراق، وكذلك قدمت التدريب والدعم العسكري للقوات الكردية في إقليم كردستان العراق. وقد

انضمت دول كثيرة للتحالف للمشاركة في محاربة تنظيم الدولة حيث شاركت كلاً من: إيطاليا، المانيا، هولندا، بولندا، تركيا، الدنمارك، كندا، استراليا، نيوزلندا، بلجيكا، اسبانيا، البرتغال والمغرب.واتفقت كل الدول على عدم ارسال قوات برية مقاتلة باستثناء المستشارين والمدربين (جبرين، 2016).

4. النتائج:

ساهم تنامي الفواعل العنيفة من غير الدول في تعزيز حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول التي تشهد هشاشة سيادتها نتيجةً لعوامل داخلية أو خارجية، الأمر الذي أدى لانحسار دور الدولة المركزية على حساب تنامي أدوار هذه الفواعل غير الدولة، والتي عملت على تعزيز مكانتها من خلال انتعاش التجارة غير المشروعة للنفط.

تُعتبر التجارة غير المشروعة للنفط أحد أهم مداخيل تمويل الفواعل العنيفة غير الدول وهذا ما يستدعي ضرورة تجفيف هذه المنابع عبر تشديد الرقابة على الحقول النفطية، الأنابيب وكذا ناقلات النفط، إلى جانب تفعيل مظاهر التنسيق الإقليمية والدولية من أجل التضييق على نشاط هذه الفواعل.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها في خاتمة الدراسة يمكن رصد:

- تُعتبر الدول النفطية التي شهدت حالة عدم استقرار أمني عاملاً رئيسياً في تنمية الفواعل العنيفة غير الدول، والتي استثمرت في السوق السوداء للنفط من أجل تعزيز مداخيلها، والذي انعكس على تعزيز مكانتها وقوتها العسكرية.
- التجارة غير المشروعة للنفط من شأنها المساس بالمقدرات الاقتصادية للدولة من جهة وكذا التأثير في سوق النفط العالمية من جهة ثانية، وتعزيز القوة النسبية للحركات الإرهابية في العالم من جهة ثالثة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تضافر المجهودات الوطنية، الإقليمية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

- إن مكافحة التجارة غير المشروعة للنفط هو في صميم مكافحة الإرهاب الدولي الذي يرتبط أساساً بالفواعل العنيفة من غير الدول، وهو محصلة مجهودات وطنية ودولية تجمع بين المقاربتين العلاجية والوقائية من أجل تعزيز السلم الدولي.

وفي الأخير تم اعتماد الاقتراحات التالية:

- ضرورة تعريف شامل للتجارة غير المشروعة وإجراءات رادعة، ومثلما أن كل دولة بحاجة إلى إصدار قوانين وتشريعات لعقوبات مشددة، فإن بعض البلدان لا تعتبرها جريمة حتى الآن، ويحتاج الأمر إلى حملة توعية كبرى يمكن أن يسهم فيها الإعلام بجميع أشكاله المرئي والمسموع والمقروء، بهدف رفع الوعي، كما يحتاج الأمر إلى تعاون دولي وتبادل المعلومات والتحليلات القانونية وإبرام اتفاقيات لتسليم المجرمين. (شعبان، 2015)
- تفعيل المقاربة التنموية كآلية وقائية تساهم في تنمية دول الجنوب والتي تُعتبر في الغالب مصدراً للفواعل العنيفة غير الدول، الأمر الذي يساهم في تجفيف منابع الإرهاب الدولي من الأساس.
- التشديد على تجريم التجارة غير المشروعة للنفط والتعامل مع الحركات العنيفة من غير الدول، لما تُشكله هذه الأخيرة من تهديد على السلم الدولي.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. حسن، عمر كمال، (2023)، **جيوبوليتيكا الإرهاب في الشرق الأوسط واستراتيجيا المواجهة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.
2. علي، حمدي بشير، (2019)، **العنف المقدس النفوذ الاقتصادي للمليشيات والأمن الإقليمي**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

3. سميث، بي سي، (2011)، كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
4. لعروسي، محمد عصام، (2020)، **النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
5. محمود، رمزي، (2023)، **الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة**، دار التعليم الجامعي، القاهرة.

المقالات:

6. وهبي، زكريا، (2008)، التحولات الجيو-نفطيرة العالمية الجديدة: واقع وتحديات، **مجلة مدارات سياسية**، 4(1)، 163-192.
7. عودة، جهاد عبد المالك، وآخرون، (2017)، الفواعل العنيفة من غير الدول: رؤية استطلاعية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، 3 (3)، 559-575.
8. السامرائي، أحمد محمد، (2001)، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، **مجلة الفكر السياسي**، 13(14)، 110-124.

مواقع الانترنيت:

9. الأمم المتحدة، (2015)، **التدابير المتعلقة بالتصدير غير المشروع للنفط**، على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1970/exemptions_measures/illicit-crude-oil-exports *(consulté le* 12/01/2023*)*
10. جبرين، عيسى، (2016)، **دور الفاعلين الدوليين بمناطق الصراع في الشرق الأوسط "دراسة حالة ليبيا"**، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=28263 *(consulté le* 01/02/2023*)*
11. الخميسي، أحمد، (2015)، **4محاولات لحكومة طبرق لبيع نفط ليبيا بالسوق السوداء**، على الرابط:
https://cutt.us/v8MTY *(consulté le* 11/01/2023*)*
12. زيتوني، شريف، (2017)، **في غياب «الدولة المُهابة»: السوق السوداء تنهك الاقتصاد الليبي**، على الرابط:

https://cutt.us/q1J5K *(consulté le* 30/12/2022*)*

13. شعبان، عبد الحسين، (2015)، **وماذا عن التجارة غير المشروعة؟**، على الرابط:

https://cutt.us/OobmP *(consulté le* 30/12/2022*)*

14. الفكي، عبد العزيز، (2014)، **السوق السوداء لبيع النفط في مناطق الصراعات...لا تؤثر على الأسواق العالمية**، على الرابط:

https://www.aleqt.com/2014/07/13/article_866719.html *(consulté le* 22/01/2023*)*

15. مصطفى، شمال حسين وداغي، شاهو القرة، **أثر الفواعل العنيفة من غير الدول على الفوضى الإقليمية**، على الرابط:

https://cutt.us/UpM5d *(consulté le* 31/12/2022*)*